مَجلّةُ تَسْنِيمِ الدَوليّة
للعُلومِ الإنسانيّةِ والاجتمَاعيّةِ والقانونيّةِ
Print ISSN: 2791-2248
Online ISSN: 2791-2256

العدد الثالث عشر – حزيران – 2025 / June

أهمية القانون الدستوري في سياسة الدول وتحقيق العدالة الاجتماعية للافراد

د. محمد خورشيد توفيق [1]
[1] قسم القانون – كلية القانون و العلوم السياسية – جامعة كركوك – العراق
mohammedkhorshed@uokirkuk.edu.iq

تمهيد:

القانون الدستوري هو مجموعة مبادئ وقواعد تتعلق بكيفية تشكيل الدولة وكيفية إدارة الحكم بداخلها. تمثل هذه القواعد والمبادئ الأساس المهم الذي يؤثر على الحكم. عادةً ما توجد هذه المبادئ في وثيقة مكتوبة تسمى دستور، وذلك لأنه يتميز بصورة معينة ومحتوى خاص. مصطلح "القانون الدستوري" ظهر لأول مرة ببدايات القرن العشرين للدول العربية، وظهر بإيطاليا خلال القرن الثامن عشر، وتحديداً في فرنسا في عام 1834 عندما قرر وزير التعليم في حكومة "لويس فيليب" إنشاء أول مقعد يحمل اسم القانون الدستوري في كلية الحقوق/ باريس، بهدف تعليم مبادئ الدستور الفرنسي الذي تم وضعه في عام 1930. غالبًا ما تعتبر القوانين الدستورية القوانين الثانية التي تحدد كيفية تنظيم النظام أو توضيح قواعد ضبط السلطة. وهي تنظم التفاعلات بين السلطات التشريعية والقضائية والتنفيذية مع المؤسسات التابعة لهم. إحدى الوظائف الأساسية للدستور في هذا السياق هي تحديد كيفية توزيع السلطة، على سبيل المثال، في دولة موحدة، يمنح الدستور السلطة النهائية للإدارة المركزية والسلطات التشريعية والقضائية، على الرغم من أنه في كثير من الأحيان قد تُمنح بعض السلطات للسلطات المحلية أو الحكومية. وعندما ينص الدستور على وجود نظام فيدرالي، فإنه يحدد عدة مستويات من الحكم، مما يعني وجود مناطق مشتركة حيث تمتلك الحكومة أو الكيانات المحلية حق سن القوانين وتطبيقها.

مَجلّةُ تَسْنِيمِ الدَولِيّة
للعُلومِ الإنسانيّةِ والاجتمَاعيّةِ والقانونيّةِ
Print ISSN: 2791-2248
Online ISSN: 2791-2256

مقدمة:

يُعد القانون الدستوري العمود الفقري للنظام السياسي والقانوني في أي دولة، حيث يُحدد الأسس التي تقوم عليها السلطات العامة، وينظم العلاقة بين الحكام والمحكومين، ويضمن حقوق الأفراد والجماعات. كما يلعب دورًا محوريًا في تحقيق العدالة الاجتماعية من خلال ضمان التوزيع العادل للثروات والفرص، وحماية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين.

في هذا المقال، سنتناول أهمية القانون الدستوري في بناء الدولة الحديثة، ودوره في تحقيق الاستقرار السياسي والعدالة الاجتماعية، مع استعراض أمثلة من دول مختلفة لبيان تأثير الدساتير في تطور المجتمعات.

يُعرّف نظام حكم الدولة بتشريعاتها الدستورية، التي تُحدد السلطات العامة وتفاعلاتها، والحريات والحقوق التي يتمتع بها الأفراد فيما يتعلق بها. لا يقتصر هذا على الجانب القانوني فحسب، بل يشمل أيضًا الجانب العملي، الذي يُحدد جميع القوى الفعلية أو القانونية التي تُوجّه هذه السلطات. تخضع الأنظمة السياسية للقانون الدستوري، وتُستخدم المصطلحات بالتبادل. إلا أن دراسةً مُعمّقة للقانون الدستوري تُظهر أنه ينظر إلى الإطار الأمثل للنظام السياسي، ونظام إدارة الدولة، والحريات والحقوق الممنوحة للأفراد، لا إلى ما هو قائم بالفعل. ووفقًا لهذا الرأي، فإن الأنظمة السياسية والقانون الدستوري ليسا مصطلحين مترادفين. لم يكن تغيير الاسم عام ١٩٥٤، الذي طُبّق لأول مرة في فرنسا، سوى بيانٍ واضحٍ للفكرتين المختلفتين. تتطلب دراسة المفاهيم القانونية المجردة وتطبيقها على مواقف واقعية استخدام مفردات مختلفة، لذلك من المهم الجمع بين الاثنين وعدم الاعتماد على أحدهما فقط. وفقًا لهذا التفسير، فإن القانون الدستوري هو دراسة قوانين الحكومة، في حين تركز الأنظمة السياسية على العوامل الاجتماعية والاقتصادية والفعلية المختلفة التي تؤثر على هذه القوانين.

فتحليل أي نظام سياسي في دولة ما يتطلب اليوم تحديد تلك القوى المختلفة التي تشارك في ممارسته للسلطة بطريق مباشر أو غير مباشر، أي سواء كانت قوى رسمية أقامها الدستور، أو قوى فعلية توجه السلطة بطريق غير مباشر. ومن هذه التفرقة بين المصطلحين، تجاوز القانون الدستوري أزمته التي عرفها خلال منتصف القرن العشرين في أوروبا، والتي تمثلت خاصة في أن الدساتير المكتوبة كانت ضعيفة وعديمة الارتباط بالواقع العملي للحياة السياسية، مما جعل دراسة المؤسسات السياسية وربطها بالقانوني الدستوري والواقع الاجتماعي ومظاهره كالأحزاب والنقابات والجمعيات أمرا لا مفر منه.

مَجلّةُ تَسْنِيمِ الدَوليّة
للعُلومِ الإنسانيّةِ والاجتمَاعيّةِ والقانونيّةِ
Print ISSN: 2791-2248
Online ISSN: 2791-2256

من منظور تاريخي، يُعرّف القانون الدستوري بأنه مجموعة القوانين المُضمنة في الدستور، والتي تُرسي السلطات العامة في ظل نظام ديمقراطي، وتُمكّن الأفراد من ممارسة حقوقهم وحرياتهم. رسميًا، تُعتبر المبادئ التوجيهية القانونية في الدستور قانونًا دستوريًا. أما من الناحية الموضوعية، فالدستور ليس مجرد وثيقة؛ بل يُستخدم محتواه، سواءً أكان مُضمنًا في الوثيقة أم لا، لتحديد مدى دستوريته. وسواءً ذُكرت في الوثيقة أم لا، تُعتبر المسائل المتعلقة بالهيكل الحكومي دستورية وتخضع للقانون الدستوري. بناءً على ما سبق، نُعرّف القانون الدستوري بأنه "مجموعة القوانين المُضمنة في وثيقة تُعرف بالدستور (في الدول ذات الدساتير المكتوبة)، والتي تُحلل الدولة وأشكالها وخصائصها، بالإضافة إلى الهياكل السياسية والحكومية القائمة". كما يتضمن القانون قوانين تُحدد سلطات الدولة وكيفية عملها معًا، بالإضافة إلى الحقوق والحريات الممنوحة لمواطنيها.

1 .المبحث الاول: تعريف ووظيفة الدستور

الدولة والنظام القانوني

غالباً ما تُعتبر القوانين الدستورية القوانين الثانية التي توضح قواعد النظام أو كيفية ممارسة السلطة. إنها تنظم العلاقة بين القضائية والتشريعية والتنفيذية مع الكيانات التي تخضع لهذه السلطات. واحدة من المهام الأساسية للدستور في هذا السياق هي توضيح كيف تُوزع السلطة، فعلى سبيل المثال، في دولة مركزية، يسمح الدستور بوجود سلطة نهائية في إدارة مركزية بينما تشمل أيضاً السلطات التشريعية والقضائية، على الرغم من أنه قد يكون هناك نقل للسلطة إلى حكومات محلية أو بلدية. عند وجود دستور لدولة فدرالية، سيكون هناك اعتراف بعدة مستويات للتعاون بين الحكومات أو تقسيم القانون والاختصاصات للتشريع والتنفيذ.

حقوق الإنسان

يجب أن يتضمن دستور أي دولة حقوق الإنسان، المعروفة غالبًا بالحريات المدنية، والتي تُحدد حقوق الأفراد تجاه الدولة. وتُضمّن دساتير غالبية الدول، بما في ذلك الولايات المتحدة وفرنسا، مواثيق حقوق الإنسان. ويُعدّ ميثاق الحقوق الأساسية للاتحاد الأوروبي، الذي كان من المفترض أن يكون جزءًا من معاهدة لوضع دستور أوروبي ولكنه لم يُسنّ قط، مثالًا حديثًا على ذلك. كما يُعدّ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في ميثاق الأمم المتحدة مهمًا. ورغم تقصير بعض الحكومات في الوفاء بهذه المعاهدة،

مَجلّةُ تَسْنِيمِ الدَوليّة
للعُلومِ الإنسانيّةِ والاجتمَاعيّةِ والقانونيّةِ
Print ISSN: 2791-2248
Online ISSN: 2791-2256

إلا أن هذه النصوص تسعى إلى ضمان الحقوق السياسية والاعتبارات الاجتماعية والاقتصادية التي يقع على عاتق الدول واجب توفيرها لشعوبها.

إجراءات التشريع

لعلّ الغرض الرئيسي من الدستور هو تحديد كيفية سنّ البرلمانات للتشريعات. وتُعدّ السلطة التشريعية (البرلمان) مصدر التشريع. وفي بعض الأحيان، تتعاون السلطة التنفيذية وقائدها (الرئيس أو رئيس الوزراء) مع البرلمان لإصدار قوانين تُعرف بالمراسيم ذات قوة قانونية، ولكن فقط في حالات محددة، سواء كانت غير طبيعية (مثل الانقلابات والثورات) أو طبيعية (مثل الكوارث).أهمية الدستور: فيما يلي وصف موجز لأهمية الدستور في الدولة:

- من الناحية القانونية، يُحدد الدستور حقوق كل فرد – السياسية والدينية والفكرية، إلخ.
- ومن الناحية السياسية، يُحدد الدستور نوع نظام الحكم (رئاسي، شبه رئاسي، برلماني) وطبيعة الدولة (ملكي، جمهوري). بالإضافة إلى ذلك، يُناقش الدستور فروع الحكومة الثلاثة من عدة زوايا، بما في ذلك اختصاص كل فرع وعلاقته بالدستور. كما يصف أيديولوجية الحكم المحلي والإطار الإداري للدولة.
- من الناحية القانونية، يُعد الدستور قمة الهرم القانوني للدولة. فهو المصدر الرئيسي للمعلومات لجميع القوانين والتشريعات. وبناءً على ذلك، لا يجوز إصدار أي تشريع يتعارض مع مبادئ الدستور.

ولتحقيق التوازن بين مصالح الأفراد والمجتمع الذي يعيشون فيه، يُوضح الدستور الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للأفراد، بالإضافة إلى دور الدولة في تنظيم النشاط الاقتصادي. بالإضافة إلى إرساء الحماية التي تضمن الحفاظ على البلاد ولغتها وقيمها الجوهرية، يُوثّق الدستور هوية الأمة وطابعها المميز. ومن المسلّم به أن القانون الدستوري هو القانون الأعلى، وله الأسبقية على جميع القوانين الأخرى التي تُصدرها الحكومة. وبالتالي، فيما يلي ملخص لأصول القانون الدستوري:

1- الوثيقة الدستورية:

جميع الدساتير المكتوبة، سواءً كانت مرنة أم صارمة، تُعتبر مستمدة من الوثيقة الدستورية. وهي تشمل قوانين ولوائح تُحدد طبيعة هيكل الحكم في الدولة، وسلطاتها العامة، وحدودها، والقواعد والقيود

التي تحكم سلوك الإنسان، والحريات والحقوق الأساسية لكل فرد، بما يضمن حمايتها من التعدي والاستغلال.

2- القوانين الأساسية:

للتحكم في مجموعة واسعة من القضايا والمسائل الدستورية، تُصدر السلطة التشريعية، بطبيعة الحال، هذه القوانين الخاصة وفق إجراءات ومعايير محددة. وتختلف هذه القوانين عن غيرها في أمرين:من ناحية الموضوع: تعمل القوانين العادية على معالجة قضايا لا علاقة لها بنوعية نظام الحكم في الدولة من ناحية سياسية كالقانون المدني على سبيل المثال، في المقابل تعمل القوانين الأساسية على تنظيم ومعالجة مسائل دستورية سواء أكانت دستورية بطبيعتها أم بجوهرها؛ لاتصالها بنظام الحكم وتنظيم عمل السلطات العامة في الدولة كقانون الانتخاب مثلاً.

من ناحية إجراءات وضعها وإصدارها: حيث يختص البرلمان بتحديد إجراءات خاصة عند إصدار القوانين الأساسية، وهذه الإجراءات تختلف عن الإجراءات المتبعة في وضع القوانين العادية الأخرى، تشترك القوانين الأساسية مع القوانين العادية من ناحية المصدر فكلاهما يصدر عن السلطة التشريعية.

3- العرف الدستوري:

يعد العرف من الأساس من أقدم المصادر القانونية الصادرة على الإطلاق، فقد حكم الناس قبل ظهور ومعرفة الكتابة. مع ذلك ما زال العرف يلعب دور أساسي ومهم في مكونات الدستور للبلدان، ويعرّف بأنه: عبارة عن معايير ومفاهيم منصوص عليها وتكون مقبولة بصورة عامة، ويأتي في كثير من الأحيان بصورة عادة. ولكن لا يفوتنا أن ننوه بأن مصطلح العرف الدستوري يختلف عن الدستور العرفي.

- الدستور العرفي: عبارة عن مجموعة من القواعد الناشئة عن العادات والتقاليد والأعراف الغير مدونة في وثيقة مكتوبة، ويختص الدستور العرفي بالدول التي لا يوجد فيها دساتير مكتوبة مثل دولة إنجلترا.
- العرف الدستوري: مجموعة من اللوائح الواردة في دستور مكتوب، والمستمدة من التقاليد والممارسات والسوابق. تخدم هذه اللوائح أغراضًا متعددة، منها تفسير أحكام الدستور وتعديلها واستكمالها. وأخيرًا، من خلال تحديد إطار وبروتوكولات ممارسة السلطة وتنظيم التفاعلات بين مؤسسات الحكم الرئيسية الثلاث، يُسهم القانون الدستوري بفعالية في بناء الدولة وقوانينها. وإلى

جانب إرساء الضمانات التي تحمي البلاد واللغة والقيم الأساسية والعرق والجنس واللون، يُوثق الدستور أيضًا الهوية.

2 .المبحث الثاني: توظيف القانون الدستوري في تحقيق العدالة الاجتماعية

1. فكرة القانون الدستوري وأهميته

يُعرف القانون الدستوري بأنه مجموعة المبادئ واللوائح التي تُنظّم هيكلة الدولة وعمل مؤسساتها. ويُبيّن هذا القانون كيفية ارتباط السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية ببعضها البعض. كما أنه يُنظّم الحقوق الأساسية للأفراد والجماعات.

تكمن أهمية القانون الدستوري في أنه:

- يحمي الحقوق الأساسية كالمساواة وحرية التعبير؛
- يضمن فصل السلطات لمنع تركيزها في يد واحدة؛
- يُرسّخ مبدأ سيادة القانون ويُحدّ من الاستبداد؛
- يُسهّل الرقابة الدستورية على القوانين والسياسات الحكومية.

2. الدور السياسي للقانون الدستوري

للقانون الدستوري اهمية كبيرة وموثرة بتنظيم الحياة السياسية من خلال:

أ. تحديد شكل النظام السياسي

- دساتير الدول تُحدد طبيعة النظام (جمهوري، ملكي، اتحادي، مركزي).
- مثال: الدستور الأمريكي (1787) أسس لنظام جمهوري ديمقراطي.

ب. تنظيم الانتخابات والمشاركة السياسية

- يضمن نزاهة الانتخابات وحق المواطنين في الاختيار.
- مثال: الدستور الجنوب أفريقي (1996) كفل التمثيل العادل بعد انتهاء الفصل العنصري.

ج. ضمان استقلال القضاء

- يحمي القضاء من تدخل السلطة التنفيذية، مما يعزز العدالة.

3. القانون الدستوري كضمانة للحقوق والحريات

تضمن الدساتير الحديثة حقوقًا أساسية مثل:

- الحقوق المدنية والسياسية (حرية الرأي، المساواة).
- الحقوق الاقتصادية والاجتماعية (التعليم، الصحة، العمل).
- الحقوق الثقافية (حماية الأقليات).

مثال: الدستور الألماني (1949) يُكرس مبدأ "الكرامة الإنسانية" كأساس للحقوق.

4. العدالة الاجتماعية في الدستور

العدالة الاجتماعية تعني توزيع الموارد والفرص بشكل عادل. ويُمكن للدستور أن يحقق ذلك عبر:

- نصوص صريحة تضمن الحق في التعليم المجاني والرعاية الصحية.
- آليات رقابية مثل المحكمة الدستورية لمراقبة التزام الحكومة.
- سياسات التمييز الإيجابي لصالح الفئات المهمشة.

مثال: دستور الهند (1950) يضمن العدالة الاجتماعية للطبقات المحرومة.

5. آليات تحقيق العدالة الاجتماعية دستوريًا

1. النصوص الدستورية الصارمة التي تلزم الدولة بتوفير الخدمات الأساسية.
2. الرقابة القضائية على القوانين لضمان عدم انتهاكها لمبدأ المساواة.
3. اللامركزية في توزيع السلطات لضمان تنمية عادلة للمناطق.
4. تشجيع المشاركة الشعبية في صنع القرار عبر آليات الديمقراطية المباشرة.

6. دراسات حالة

أ. جنوب أفريقيا

- دستور 1996 ألغى التمييز العنصري وكفل الحقوق الاقتصادية.

ب. البرازيل

- الدستور (1988) يُلزم الدولة بمكافحة الفقر وتوفير السكن اللائق.

ج. مصر

- دستور 2014 تضمن نصوصًا حول العدالة الاجتماعية لكن التطبيق يواجه تحديات.

Print ISSN: 2791-2248
Online ISSN: 2791-2256

7. التحديات التي تواجه القانون الدستوري

- ضعف التطبيق بسبب الفساد أو هيمنة السلطة التنفيذية.
- التفسيرات السياسية للنصوص الدستورية.
- التغييرات الدستورية المتكررة التي تضعف استقرار النظام.

الخاتمة والتوصيات

بناءً على ما سبق، يمكن القول إن الدساتير ذات الفلسفة الاشتراكية تدعم الجودة المادية للتشريع، المتمثلة في صياغته القانونية الواضحة، في حين تسعى الدساتير ذات النزعة الليبرالية إلى تمكين حقوق وحريات الأفراد في تشريعاتها.

والقانون الدستوري ليس مجرد وثيقة قانونية، بل هو عقد اجتماعي يضمن العيش المشترك ويُحقق العدالة. ولتعزيز دوره، نوصي بـ:

- تعزيز الوعي الدستوري لدى المواطنين.
- تقوية استقلالية القضاء لضمان تطبيق الدستور.
- إشراك المجتمع المدني في مراجعة الدساتير.

المصادر

[1] الزلمي، مصطفى إبراهيم. (2014). فلسفة القانون: المنطق القانوني في التصورات (الطبعة الأولى، ص. 25).

[2] بدوي، عبد الرحمن. (1975). مدخل جديد إلى الفلسفة (الطبعة الأولى، ص. 8). الكويت: وكالة المطبوعات.

[3] القيسي، حنان محمد. النظرية العامة في القانون. ينظر بخصوص المعيار الشكلي في تعريف القانون الدستوري.

[4] البحري، حسن مصطفى. (2009). القانون الدستوري: النظرية العامة (الطبعة الأولى، ص. 39). دمشق: [الناشر غير مذكور].

[5] محمد، عكاب أحمد. حماية الأقليات في ظل دستور العراق لسنة 2005 النافذ [بحث منشور].

[6] المشهداني، محمد كاظم. (2011). القانون الدستوري: الدولة، الحكومة، الدستور (ص. 235).

الإسكندرية: مؤسسة الثقافة الجامعية.

[7] الحمداني، قحطان أحمد. (2012). المدخل إلى العلوم السياسية (الطبعة الأولى، ص. 227). عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع.

[8] أحمد، جعفر هشام. (1996). تقييد السلطة بين النموذجين الإسلامي والغربي. مجلة المسلم المعاصرة، 21(81)، 71. القاهرة: جمعية المسلم المعاصر.

[9] الذنون، حسن علي. فلسفة القانون (ص. 172). بغداد: مكتبة السنهوري.

[10] محمود، كنعان محمد. دور القضاء الإداري والدستوري في حماية الملكية الخاصة في مجال الحجز والحراسة [بحث منشور].

[11] الزقرد، أحمد السعيد. المدخل للعلوم القانونية (ج1، ص. 132–133).